

السياسة الإستعمارية الفرنسية في المجال الديني بين الجزائر والمغرب
أوجه التشابه والاختلاف

**The French colonial policy in the religious field between Algeria and Morocco
similarities and differences**

بوقيدح نعمان *

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

تاريخ النشر: 2021/12/28

تاريخ القبول: 2021/07/24

تاريخ الاستلام: 2019/11/19

ملخص:

أدرك الفرنسيون مدى مركزية الدين في البناء المجتمعي لمستعمراتهم في شمال إفريقيا، وذلك بحكم الخصوصية الدينية والعرقية بها التي تختلف عن مستعمراتهم في إفريقيا السوداء أو جنوب شرق آسيا، لذلك حاولوا بكل الطرق احتواء الحقل الديني أو السيطرة عليه، لكن سياسة الإحتواء هذه لم تكن نفسها في كل من الجزائر والمغرب، فحاولنا في هذه الدراسة إبراز جوانب التشابه والاختلاف في السياسة الدينية الفرنسية في المستعمرتين ومعرفة الأسباب الكامنة وراء ذلك، وخلصنا في الأخير إلى الاختلاف الكلي في السياسة الدينية بين المستعمرتين، هذا الاختلاف كان وليد ظروف الزمان والمكان في كل مستعمرة على حدى.

كلمات مفتاحية:

الدين، السياسة الدينية، الحقل الديني، الإستعمار، الحماية.

Abstract:

The French realized how much is strong the relationship between the centrality of religion and the social construction of their colonies in North Africa because of their religious and ethnic specificity, and it is totally different from their colonies in black Africa or Southeast Asia, therefore they tried to control it; we have noticed that the French policy in the religious field between Algeria and Morocco is different, therefore in this study we tried to highlight the similarities and differences in this policy and find out the reasons behind it.

and we finally concluded the total difference in religious policy between the two colonies, this difference was the result of the conditions of time and That in each colony separately.

Keywords:

Religion, religious policy, colonialism, protection, religious field.

مقدمة

إن تاريخ فرنسا الإستعمارية وفضائعها المادية والمعنوية في مستعمراتها، تستوقف الباحث فيه حائرا أمام معادلة مختلة كليا فيجد نفسه أمام مرآة ذات وجهين، وجه ناصع يعكس فرنسا حقوق الإنسان والحريات فرنسا الثورة ، ووجه بشع يعكس فرنسا الإستعمارية، سيندهش حتما من اللهجة الإستعمارية لتوكفيل المفكر الليبرالي في القرن التاسع عشر الذي يشار إليه في العالم كله، سبرى أفكار الحرية والمساواة والإنسانية التي تسود في فرنسا تدوب تماما تحت شمس مستعمراتها، فلقد عمل الاستعمار الفرنسي على تدمير هيكلية المجتمعات المستعمرة ماديا وثقافيا حتى تصبح هذه المجتمعات عبارة عن مجموعة من الأفراد متفرقين وليس مجموعة ثقافية متكاملة ذات تاريخ ومصير مشترك، لذلك فقد اختلف الإستعمار الفرنسي كليا عن غيره من أنواع الإستعمار التي عرفها العالم، فهو لم يكن أبدا كالإستعمار البريطاني أو الإسباني أو الهولندي ...

لم يسلم حقل من الحقول ولا مجال من المجالات من هذه السياسة المسعورة فلا الدين ولا الثقافة ولا القيم ولا العادات نجت من محرقتها، وقد كان الدين أحد أكثر هذه المجالات تأثرا بهذه السياسة، فقد أدرك الفرنسيون مدى مركزية الدين في البناء المجتمعي لمستعمراتهم في شمال إفريقيا بحكم الخصوصية الدينية والعرقية بها والمختلفة كليا عن مستعمراتها في إفريقيا السوداء أو جنوب شرق آسيا، لذلك حاولوا بكل الطرق احتواء الحقل الديني أو السيطرة عليه.

والملاحظ هو أن السياسة الإستعمارية الفرنسية في حد ذاتها لم تكن واحدة في كل البلدان التي ابتليت بها، بل اختلفت من مستعمرة لأخرى وخصوصا في المجال الديني بكل من الجزائر والمغرب - باعتبارهما جارتان خضعتا لاستعمار واحد - حتى وإن اختلفت التسميات بين "استعمار" و"حماية" فهما وجهان لعملة واحدة. من هنا سنركز في بحثنا هذا على السياسة الإستعمارية في المجال الديني في كل من الجزائر والمغرب ونحاول إبراز أهم الفروق بين هذه السياسة في البلدين، وعليه نطرح التساؤل التالي : هل كانت السياسة الدينية للإستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب واحدة ؟ وإن اختلفت فيما يتجلى هذا الاختلاف؟ وقد انطلقنا في البحث بناء على فرضية أن السياسة الدينية للإستعمار الفرنسي في الجزائر اختلفت كليا عنها في المغرب وذلك بناء على مواقف السياسة الإستعمارية من بعض جوانب الحقل الديني في كلا البلدين وهي الموقف من المؤسسات والشعائر الدينية ثم الموقف

من التنصير وأخيرا الموقف من التعليم الديني، منتهجين في هذا البحث المنهج المقارن باعتباره الأصلح لمثل هذه الدراسات.

1. أولا: السياسة الدينية للإستعمار الفرنسي في الجزائر

1.1. الإدارة الإستعمارية وموقفها من المؤسسات والشعائر الدينية للجزائريين:

إن التدشين الفعلي للسياسة الإستعمارية الممنهجة اتجاه المؤسسات الدينية والأوقاف الإسلامية في الجزائر كان من قبل الملك شارل العاشر حين كاتب رئيس وزرائه بولينياك بتاريخ 08 جوان 1830 مؤكدا على امتعاضه من وصف الديانة الإسلامية بالقداسة، الذي جاء في معاهدة استسلام مدينة الجزائر، هذا الامتعاض نابع من تعارض هذا الوصف لمطامحه الدينية في أساسها. فوجهت السلطات الإستعمارية حقدتها إلى الحرمات والمقدسات وخاصة المساجد وكل رموز العقيدة الإسلامية، ومما يؤكد ذلك رسالة الدوق دومال* إلى الحاكم العام " لقد سقطت الجزائر بين أيدينا واستولينا على المعاهد العلمية والدينية وحولناها إلى ثكنات ومستشفيات ودكاكين ومدارس لتعليم لغتنا الفرنسية بدل اللغة العربية، حللنا بمدينة الجزائر فاتخذنا من المدارس مخازن وثكنات واصطبلات واستحوذنا على أملاك المساجد والمدارس وكنا نعتقد أننا سنعلم الشعب العربي مبادئ الثورة الفرنسية ولكن مع الأسف أن المسلمين رأوا في ذلك ضربة للدين والعقيدة" (بقطاش، 2009، ص16).

بالرجوع إلى الوثائق الفرنسية نجد أنه وحتى سنة 1948 تم تعطيل 42 مسجدا وزاوية في مدينة الجزائر وحدها (ملحق رقم 01) هذه السياسة اتجاه المؤسسات الدينية خاصة الزوايا كثيرا ما كانت الفتيل الذي يشعل الثورات ضد المستعمر، حيث يرجع مارسيل إيميري معظم الثورات الجزائرية التي وقعت خلال القرن التاسع عشر إلى تنظيم وتنفيذ الزوايا والجمعيات الدينية، ويقدم لنا بعضا منها كالدرقاوية والتيجانية والرحمانية والطيبية (سعد الله، 1992، ص44)، فبفعل التأثير الروحي الذي أكسبها رفعة في المجتمع، أبقت هذه الزوايا على روح المقاومة حية، وقد أكد فيتال هذا الكلام من منطلق البرهنة عليه، وهو الذي عاش قريبا من حركات الانتفاضة الشعبية، إذ قال في تصريح أدلى به سنة 1861م: "إن سلطتنا -أي فرنسا- في الجزائر ستزول كما زالت سلطة إسبانيا والبرتغال، لأن الوطنية والإسلام تثيران حماس الجزائريين كما لو كانتا كلمات سحرية". (Nouschi 1962، p15) ولا غرو أن كل النصوص التاريخية أجمعت على تعلق الشعب الجزائري بشيوخ الزوايا وعلمائها، ويبرز ذلك في التفاهيم الدائم حولها، إذ بداية من سنة 1845م عرفت الجزائر المستعمرة تحولات كبيرة في نشاط الزوايا، فبعد القادرية التي أسست لدولة الأمير عبد القادر الكبرى، جاء الدور على الزاوية الدرقاوية لنزع الخوف من نفوس الوطنيين والتحرك في ثورة ضد المستعمر الفرنسي (سعد

الله، 1992، ص46) وبعد تيقن الفرنسيين من الدور الخطير الذي تلعبه مثل هذه المؤسسات الدينية أو كما سموها "النخبة التقليدية أو الكلاسيكية" فتحوا عهدا جديدا مع تلك المؤسسات استعملوا معها أولا طريقة "فرق تسد" كي يضعفوا ويمنعوا أي تحالف مستقبلي بينها، في حين لجأت إلى أساليب رخيصة استطاعت بفضلها استمالة الكثير من شيوخ الزوايا إلى صفها مما أدى ببعض المؤرخين إلى الاعتقاد أنه وبفضل شيوخ الزوايا فيما يعرف بثورات 1871م وغيرها (سعد الله، 1992، ص ص64-65)، قد انتهت بفضل الثورة عليهم في الجزائر، إن المنشور الصادر عن الحاكم العام بتاريخ 27 نوفمبر 1847م، والذي حمل في محتواه تعليمات صارمة لضباط المكاتب العربية بتقديم تقارير مفصلة- جوسسة سرية- على حركة الزوايا ومشايخها، لقد استمرت هذه الملاحقات ضدهم لما اقتنعت السلطات الفرنسية بأن الزعماء الروحيين قد أصبحوا أكثر ميولا للعنف ضدهم (Circularaire du 27 novembre 1847, N°25) ولم يكتف المستعمر الفرنسي بالتحكم في المؤسسات الدينية والسيطرة عليها، بل راح يركز كل جهده لجعل منها مؤسسات استخباراتية ليس لها من دور إلا تمرير سياسة المستعمر وأهدافه في الجزائر (سعد الله، 1998/4 ص381) لقد أدت خشية الإستعمار من عودة تلك الثورات خصوصا زمن الثورة العربية في مصر، إلى حد منع أداء شعيرة الحج على الجزائريين ففي سنة 1880 امر الحاكم العام غريفي بتقليص أعداد الحجاج إلى مكة بأكبر قدر ممكن، ثم طبق الحظر التام للسفر إلى مكة بين عامي 1881 إلى 1885 وقد كانت ذريعة الحاكم تيرمان سنة 1884 حماية الجزائريين من الإيديولوجيات المعادية في ظل ما يعرف آنذاك بتيار الوحدة الإسلامية، ومما دعم هذه الذريعة "الخسائر التي مني بها الإنجليز في صعيد مصر" (Ageron, 1964, p315)، كانت هذه سياسة فرنسا ضد المؤسسات الدينية الجزائرية وكيف كان رد فعل هذه المؤسسات الدينية التي كانت بالإضافة إلى كونها دينية كانت مؤسسات إجتماعية وسياسية كذلك.

2.1. الإدارة الإستعمارية وسياسة التنصير في الجزائر:

لا أحد ينكر الأهداف السياسية والإقتصادية للإستعمار الفرنسي في الجزائر، لكن لا أحد يستطيع نكران النية المبيتة لدى الإحتلال الفرنسي لإبعاد المجتمع الجزائري عن أهم ركن من أركان هويته، وهو دينه، وقد لاحظ المستعمر شدة تعلق المجتمع بالدين وما يمثله من مصادر، ومن يمثله من العلماء والأولياء، فلذلك راح يجعل اقتلاع هذا العمق هدفا من أهدافه، وقد بدا جليا هذا منذ الساعات الأولى التي وطئت فيها أقدامه أول مرة أرض الجزائر، بل أبعد من ذلك، لما كان في أوج التخطيط لاحتلالها، فقبل أربع أشهر من احتلال الجزائر يصرح الملك شارل العاشر في خطاب العرش: "إن العمل الذي سأقوم به (احتلال الجزائر) ترضية للشرف الفرنسي، سيكون بإعانة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها" (الشبي، 2007، ص 41) وما عبارة "ستبقى ممارسة الدين المحمدي حرة غير مقيدة... ولن ينال من حرية السكان ولا من ديانتهم وممتلكاتهم... إن القائد العام يتعهد بشرفه على

احترام ذلك" المقتطعة من معاهدة الإستسلام بين الداي حسين والكونت دي بورمون إلا بمثابة حصان طروادة لتسهيل مرور قوات جيش فرنسا التي كانت تعتبر نفسها حامية الكنيسة الكاثوليكية (بقطاش، 2009 ص15) من خليج مدينة الجزائر إلى داخلها، هذا الجيش الذي كان من أفرادها بعثة مسيحية مكونة من ستة عشر قسيسا من كبار القساوسة، من بينهم قسيس مسيحي سوري يدعى (جبرائيل زكار)، شغل - بالإضافة إلى مهمته الدينية - منصب المترجم إلى العربية في الإدارة العامة الفرنسية (بقطاش، 2009 ص37). وقد لعب رجال الدين المسيحي دورا كبيرا في الحملة حيث تشير بعض التقارير أن الحملة الفرنسية التي اتجهت نحو الجزائر كانت مجهزة بحوالي ستة عشر قسيسا وذلك لمباركة عملية الغزو وتذكير الجنود بدورهم في نشر المسيحية باعتبارهم شهداء المسيحية في الجزائر (جباري، 2002، ص14)، حيث أمّر قائد الحملة دي بورمون في 11 جويلية 1830 بإقامة الصلاة في الساحة الرئيسية للقصة والإحتفال بمناسبة انتصار المسيحية، ليستمر تنفيذ تلك السياسة، فقد كتب الحاكم العام للجزائر عام 1832 بقوله: "إن آخرايام الإسلام قد دنت وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح ونحن إذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا على أي حال أن نشك بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد..وقد صرح بهذا الهدف الديني (الكاردينال شارل لا فيجيري) مؤسس جمعية المبشرين بالجزائر التي تعرف باسم (الآباء البيض Les Pères Blancs (في أول تقرير له بعثه إلى الحكومة الفرنسية في العقد السابع من القرن التاسع عشر، حيث قال: "إن إدخال الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس ينبغي أن نرقي هذا الشعب، فأول ما يجب علينا معهم هو الحيلولة بينهم وبين القرآن"(بوصفصاف، 1981، ص 120)، كما أصدرت في سبتمبر 1847 السلطات الفرنسية جريدة (المبشر)** التي دامت قرنا كاملا، وبذلك بدأت الانطلاقة الحقيقية للسياسة الاستعمارية التنصيرية والتي احتضنتها فرنسا وتعاونت تعاوننا كبيرا مع الهيئات التنصيرية المسيحية من مختلف أنحاء العالم من أجل تحطيم مقومات الشخصية الجزائرية، كما أيدتهم بالمال كي يتمكنوا من الترويج للنصرانية في الجزائر والقضاء على الإسلام فيها.

3.1. الإدارة الإستعمارية وموقفها من التعليم الديني والعربي في الجزائر:

من الملاحظ أن فرنسا ركزت كذلك في الجزائر وبالموازاة مع سياسة التنصير على محاربة اللغة العربية وصنفتها على أنها الرابط الوثيق بين الجزائريين والإسلام، ففي مؤتمر التبشير المسيحي الذي عقد سنة 1867 في بلاد القبائل قال الكاردينال لافيغيري: " إن رسالتنا تتمثل في أن ندمج البربر في حضارتنا التي كانت حضارة آبائهم، ينبغي وضع حد لإقامة هؤلاء البربر في قرآنهم، لابد أن تعطيهم فرنسا الإنجيل، أو ترسلهم إلى الصحراء القاحلة بعيدا عن العالم المتمدن". وفعلا بدءوا في تنفيذ الخطة التي نجحوا فيها إلى حد بعيد بل أنها كانت أبعد من ذلك، فالخطة ترمي إلى التجهيل الكلي للجزائريين وليس فقط في

قرأتهم، فقد أشار مؤتمر المستشرقين الذي عقد في الجزائر سنة 1908 بقوله: "إعتقادا منا بأن تعليم الأهالي في الجزائر ينطوي على محاذير حقيقية سواء في المضمار الاقتصادي أو بالنسبة للسكان الفرنسيين، فإن المؤتمر قد أعرب عن رغبته في إلغاء التعليم الابتدائي لهؤلاء الأهالي إلغاء نهائيا"(مريوش، 2006، ص58)، كما رد "جاك شوفالي" على مطالب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري باعتماد اللغة العربية لغة رسمية بقوله: "إن تعليم اللغة العربية إجباريا يعني دفع المسلمين أكثر فأكثر إلى الإسلام وذلك يعني إدخال البربر تحت سلطة الإسلام عن طريق اللغة العربية" (Egalité, 10-10-1947)

ولتفعيل هذه السياسة ضد اللغة العربية أكثر كان لابد من الوقوف ضد تعليم القرآن الكريم باعتباره الرابط المتين بين الإسلام كدين واللغة العربية كأداة تواصل، فالتعليم القرآني المتجذر عبر قرون من الزمن كان الوسيلة الوحيدة لفهم الجزائريين للإسلام واللغة العربية، كل ذلك جعل القرآن هو الذي يميز الجزائري عن الفرنسي أو الأوروبي، وقد عبر عن هذا الهدف الحاكم الفرنسي في تبسة عندما ذهب إليه رئيس الجمعية ونائبه بنفس البلدة يطلبون منه إعادة فتح مدرسة البنين التي كان يعلم بها الشيخ العربي التبسي، فقال: "إننا جئنا إلى الجزائر لنندفن القرآن لا ليحيا" (دبوز، 1978/3، ص ص46-47)، وقال أحد النواب الفرنسيين في البرلمان: "إن القرآن هو الذي يحرض المسلمين على إذابة الفرنسيين" (الميلي، 1980، ص40).

في المقابل عمل الاستعمار جاهدا على فرض اللغة الفرنسية مع إحياء وبعث اللهجات الشفوية المحلية والاهتمام بها، كما عبر عليها الدوق (دروفيكو) بقوله: "إن المعجزة الحقيقية التي يمكن صنعها في الجزائر هي إحلال اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللغة العربية"، وأشد دليل على شراسة هذه السياسة اتجاه التعليم العربي والإسلامي في الجزائر هو الإبقاء عليه تحت إشراف وزارة الحربية والحاكم العام العسكري "(سعد الله، 1998/3، ص02) في حين تم إلحاق التعليم الأوروبي بوزارة المعارف العمومية في فرنسا وقد بدأ ذلك بعد أن حل النظام الجمهوري محل الملكية سنة 1848.

2. السياسة الدينية للحماية الفرنسية في المغرب

2.1. إدارة الحماية وموقفها من المؤسسات والشعائر الدينية للمغاربة:

وظفت إدارة الحماية الفرنسية في المغرب الأنساق الرمزية والروحية لمختلف المؤسسات الدينية والتي كان البعد الاجتماعي متغلغلا فيها إلى حد بعيد - تماما مثل حالة الجزائر - وقد كان هذا التوظيف منذ السنوات الأولى للحماية الفرنسية فقد شكل تنظيمها إحدى أولويات الجنرال ليوطي، تملى ذلك في افتتاح الأعياد والمناسبات الدينية ومشاركة الأهالي في احتفالاتها، وقد خصصت جريدة السعادة العديد من التغطيات لاحتفال إحدى الزوجات حيث كتبت: "إن هذه المواسم العظيمة القدر في

جهاتها الجامعة للخلق تستحق الاعتبار والإنصاف، تستحق الاعتبار لإعطاء الدليل على الأمن وفرح الأمة وسرورها وخلاء البال من الأكدار واطمئنان النفس إلى الدعة في الهدنة والراحة، وتستحق الإنصاف في الاعتراف بفضل الحكومة وقيام موظفيها بضبط الأمن وتوسيع نطاق المعيشة بين الرعية "(السعادة. عدد 1099)، والجدير بالذكر أن ليوطي حرص من خلال احتضان المؤسسات الدينية المغربية خاصة الزوايا، على ترسيخ نظريته في تطبيق "السياسة الإسلامية الفرنسية"، باعتبارها أحد المداخل الأساسية لعمليات التهدة، وإحكام السيطرة على البلاد بأقل التكاليف العسكرية والخسائر البشرية، سيما وأن العديد من الدوائر الفرنسية نعتته -آنذاك- "مشير المسلمين"، وهو الوصف الذي يؤكد ما جاء في خطابه للمغاربة بمناسبة افتتاح موسم إحدى الزوايا قائلا: "وأنا أعلم أن لكم الثقة بعدالتنا وباحترامنا لتقاليدكم وعوائدكم وطرقكم الدينية. وترون كم نحترم مساجدكم ونحترم كل ما يمس شعائركم وشعوركم الديني.."(السعادة، عدد 833)، وحتى يؤكد هذا الزعم استدعى المقيم العام ليوطي شركة "باكي" التي استقرت في الدار البيضاء لينظم رحلة الحج على بواخر عصرية بعد أن علم الصعوبات والأمراض التي كانت تعترض حجاج المغرب في رحلتهم إلى أداء المناسك والتي كانت تتم على ظهور الأحصنة والجمال، كما أمر بتوفير المرافقة الطبية للحجاج، إن محاولات ليوتي تنظيم واحتواء شعيرة الحج باعتبارها الركن الأعظم في الإسلام ليس حبا في الإسلام والمسلمين كما يظهر من مراسلاته، إنما هي تقية خادعة في محاولة لكسر وإضعاف الروابط الوشيعة بين المغاربة ومكة المكرمة حيث يصرح قائلا "يجب أن نعمل في الخفاء على إضعاف صلة المسلمين بمكة من خلال الحج، هذا الهدف الذي يجب تحقيقه لا المحافظة على استمرار هذه الصلة مدعمة برابطة الخلافة" (سلام، 2012، ص194) هذا ولا ننسى القوانين المنظمة للأخلاق الإسلامية التي أصدرها ليوطي مثل تلك التي تنص على تجريم الإفطار علنا في شهر رمضان، أو منع بيع الخمر للمسلمين، وظهير سنة 1914 المتعلق بنزع الملكية من أجل المصلحة العامة فالظهير المذكور استثنى من ذلك الإجراء القانوني، وبموجب مادته السابعة، المساجد والأضرحة والمقابر الإسلامية، كما أثار فصل مقترح القانون الذي يقضي المغاربة متعددي الزوجات من الحصول على الجنسية الفرنسية، حفيظة ليوطي مما جعله يؤكد بأن تعدد الزوجات "يمثل إلى مدى بعيد عماد التنظيم العائلي في المغرب، اعتبار الزواج الأحادي أسمى وكونه الطبيعي بمفرده والقانوني من وجهة النظر الفرنسية، إعلان سيجسد تحديا للعادات والتقاليد الاجتماعية والدينية، وإهانة حقيقية للسلطان أولا، وللنخبة برمتها ولعموم المغاربة ثانيا".

إن السياسات الدينية التي انتهجتها الحماية أعطت ثمارها إلى حد بعيد خاصة مع الزوايا ورجال الطرق المغربية وتابعهم لكن هذا لا ينفي وجود استثناءات لبعض الثورات ضد الفرنسيين والتي قامت بها بعض الطرق أو بعض مريديها، فعلى سبيل المثال وبالرغم من مناصرة الزاوية الدرقاوية

لفرنسا فيما يعرف بحرب الريف، نجد مقاومة آيت عطا وآيت مرغا والتي استمرت حتى مارس 1933 كانوا درقاوين في الوقت الذي تخندقت التيجانية والكتانية في خندق فرنسا.

2.2. إدارة الحماية الفرنسية وسياسة التنصير في المغرب:

في الوقت الذي كانت فيه سياسة التنصير سياسة ممنهجة وموازية لمشروع التوسع الفرنسي الإستعماري في الجزائر نجد في المغرب قد اختلف الموقف - على الأقل الرسمي - من التنصير اختلافا كليا عن الجزائر، فقد فرض الجنرال ليوطي الحظر الصارم على أنشطة بعثات التنصير بمختلف المدن والقرى والمداشر المغربية، حينما ارتأت بعض التيارات داخل الإدارة الاستعمارية، بأن المغاربة الأمازيغ مختلفون عن "عرب السهول"، مما شجع الكنيسة الكاثوليكية على تنظيم بدايات حملات تنصيرية بجبال المغرب، قبل أن يتدخل رئيس الاستعلامات وهو العقيد «هيو» ويأمر جميع البعثات الكاثوليكية بالتخلي عن مشروعها التنصيري بالمغرب، ونقل الرهبان من الجبال صوب المدن والمراكز الحضرية، حيث اقتصر وجودهم على الرعاية الصحية والاجتماعية للمغاربة دونما دعوتهم لدين النصرانية، رغم هذا وفي تحدي لسياسة ليوطي استمرت هيئات التبشير المسيحي على المنهج التبشيري العدواني، حيث وصل الأمر إلى تأسيس مجلة "المغرب الكاثوليكي" سنة 1921، وبعد استقالة الجنرال ليوطي سنة 1925 أطلق العنان للحركة التبشيرية. وكما هو الحال لدى إخوانهم الجزائريين، فقد أدركت مؤسسة الحماية الحساسة الشديدة للمغاربة اتجاه المسيحيين وأنشطة التنصير، هذه الحساسية التي تعود جذورها إلى بضع قرون مضت، إلى الأندلس والموريسكيين وحروب الإسترداد، ولهذا وكما أشرنا سابقا فإنها تخلت - خاصة في عهد الحاكم العام ليوطي - عن المشروع التنصيري في شكله المنهج كما هو الحال في الجارة الجزائر، واقتصر هذا المشروع على فئة أخرى من المغاربة وهي فئة الطلبة المبتعثين من قبل نظام الحماية للدراسة في الجامعات والمدارس الفرنسية، هذا المشروع التنصيري الفئوي، يعتبره المؤرخون سببا مباشرا في قيام "الحركة الوطنية المغربية" والتي كانت انتفاضة للنخب المغربية ضد الدولة الحامية ردا على حادثة تنصر "الحاج محمد بن عبد الجليل" سليل إحدى أكبر العائلات المخزنية وأحد أنجب الطلاب الذين بعثهم ليوطي إلى فرنسا لتكوينهم أملا في استخلاف النخب المخزنية القديمة، فقد تنصر هذا المبتعث وأصبح كاهنا سنة 1927، فشككت هذه الحادثة مصابا جللا لطفخ سمعة العائلات المخزنية، وكذلك سمعة كل من تدرس من المغاربة في مدارس "النصارى"، وقد وصلت الهزات الإرتدادية لهذه الصدمة خاصة بعد فشل محاولات إرجاعه إلى بلده، درجة تنظيم مراسيم دفن رمزية وجنازة كبيرة له في مدينة فاس سنة 1928 حتى يعلم العالم أن العائلة قد تبرأت منه، وكما أشرنا سابقا فقد كانت هذه الحادثة سببا مباشرا لظهور الحركة الوطنية المغربية، ولا بد من إقران هذا السبب بما تلا هذه الحادثة من جدل حول ظهور 16 ماي 1930 أو ما يسمى "بالظهير البربري"***، "حيث انطلقت معارضة واسعة له من المساجد خاصة جامع القرويين، الذي كان مركز

الحشد وانطلاق المظاهرات بقيادة شيوخه وطلبته، فامتزجت الدعوة السلفية بالحركة الوطنية ثم ما لبث أن تحول التيار السلفي على إثر هذه الأحداث، إلى اتجاه سياسي مثلته كتلة العمل الوطني، التي تعدى نشاطها وهيكلتها إلى منطقة النفوذ الإسباني. (Camau, 1983 ;p73) وقد جاء على لسان علال الفاسي أن "السلفية وجهت تفكيرنا نحو الإستقلال والوحدة العربية ونحو التجديد للمظاهر الاجتماعية والتخلي عن الأفكار القديمة" (العلوي، 2010، ص 93).

3.2. إدارة الحماية الفرنسية وموقفها من التعليم الديني والعربي في المغرب:

وجد الفرنسيون أنفسهم أمام نظام تعليمي معقد في المغرب ، فقد كانت هناك قلة من التلاميذ المغاربة المسلمين الذين يتابعون تدرسا منتظما، إذ كان يذهب معظم الأطفال إلى المدارس القرآنية، وفيها يحفظون القرآن عن ظهر قلب، أولها تحت إشراف "الفقيه"، وهي أول خطوة في تعلم وكتابة العربية، إضافة إلى مدهم بالقواعد الأولية للأخلاق الإسلامية فيصبح النجباء منهم طلبة بالزوايا أو المساجد الحضرية وبذلك ظلت المدارس القرآنية و"القرويين" دعامتين أساسيتين لنقل المعرفة، دون إغفال دور المدارس الصغيرة التي كانت بالمعابد اليهودية. ومع إعلان الحماية سنة 1912 أنشئ نظام تعليمي فرنسي عمومي علماني سينتشر فيما بعد تدريجيا بالمدن المغربية التي باتت تتوفر على مدارس ابتدائية أما الثانويات فبنيت بالمدن الكبرى، والواجب ذكره أن هذا النظام التعليمي أختص أولا بتعليم أبناء المستوطنين العسكريين أو الإداريين، ومع مرور الوقت بدأت تستقبل أبناء الشخصيات المغربية وأبناء البورجوازيين وذلك لتكوين موظفي المخزن المركزيين والمحليين وذلك بناء على قائمة تحضرها سلطة المراقبة. وقد تميز موقف المغاربة من النظام التعليمي الذي وضعته مؤسسة الحماية بعدم الثقة في المستعمر وقيمه، خاصة مع غياب التعليم القرآني في هذا النظام، ومسألة تعليم البنات .

مع بداية العشرينيات "تحول مشروع المدرسة الفرنسية إلى عنصر أساسي في السياسة البربرية التي بدأت تطبقها سلطات الحماية بعد أن أحرز جهازها العسكري على تقدم واسع في عملية الإحتلال" (الجابري، 1973، ص 30) رغم هذا فقد لقيت قضية التعليم في المغرب اهتماما خاصا خلال فترة الأربعينات، خصوصا مع تقديم الملك محمد الخامس "ميثاق التعليم" للإقامة العامة الفرنسية، هذا الميثاق ينص على توحيد البرامج وفرض التعليم الابتدائي العصري المجاني، وإعادة الاعتبار للغة العربية، وقد استجابت السلطات الفرنسية جزئيا لهذا المقترح بفتح الثانويات الفرنسية في وجه الجميع وفتح مراكز لتكوين المعلمين الذين يقدمون دروسا باللغة العربية الفصحى بما يعرف "بالثانويات الفرنسية الإسلامية" فيما تم تفويض تدبير التدريس باللغة العربية إلى المخزن.

خاتمة:

بناءً على ما سبق فقد توصلنا في نهاية بحثنا هذا إلى أن السياسة الإستعمارية في الجزائر في شقها الديني كانت متطرفة جداً غير منطقية وغير أخلاقية، توازي في تطرفها ولا منطقيتها جرائم القتل والتشريد والحرق والنهب المرتكبة ضد الإنسان الجزائري، فلم يبد الإستعمار الفرنسي أية مشاعر احترام لديانة ومعتقدات الجزائريين كما لم يبد أي اعتبار للنخبة، فتجاهل العلماء والشرفاء والأوساط الدينية، لقد ضيق الإستعمار الفرنسي الخناق على المجال الديني للجزائريين بإتباع سياسة المسخ الثقافي بالموازاة مع سياسة الأرض المحروقة في المجال العسكري، هذا المسخ الذي وصفه توفيق المدني بقوله: "لقد ضربت فرنسا قطر الجزائر بضربات فتاكة لم يصب بمثلها أي قطر عربي آخر استعمره الفرنسيون." (المدني، 1963، ص6)، وعلى عكس الجزائر نجد هناك نعومة في السياسة الدينية لمؤسسة الحماية في المغرب حيث أن موظفي الإقامة العامة، اجتهدوا في القيام بكل ما من شأنه الحصول على رضا نخب المسلمين، وخاصة من هم نظار الأقباس والعلماء والشرفاء، وطلبة القرويين، تلك السياسة الناعمة استعملت لإحكام القبضة على أراضي المغرب تلخصها مقولة الماريشال ليوطي واصفا سياسته في المغرب- أوردتها الباحثة دانيال ريفي صاحب كتاب (ليوطي ومؤسسة الحماية بالمغرب): "لم أتمكن حتى الآن من إحكام القبضة على المغرب، إلا بفضل سياستي الإسلامية، إني متأكد من جدواها، وأطلب بإلحاح ألا يفسد علي أحد لعبتي" وقد نجحت إلى حد بعيد تلك السياسة فقد "صرفت انتباه المغاربة عن استيلاء الفرنسيين على البلاد.. (burke, 1976, p320)", و عليه فإذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة الزمنية الطويلة نسبياً بين احتلال الجزائر وفرض الحماية على المغرب والتي تتعدى ثمانين سنة يظهر لنا سبباً هامشياً نرجع إليه الاختلاف في السياسة الدينية الفرنسية في المستعمرتين وهو اختلاف الأزمنة بحكم طول الفترة كما أشرنا أما السبب الأهم هو أن فرنسا أخذت الدروس من سياستها في الجزائر وبالتحديد من جملة الأخطاء التي ارتكبتها الفرنسيون بالجزائر، فأرادت مؤسسة الحماية تجنبها بالمغرب، وفي الختام لم نجد ما يعبر بصدق عن هذا الاختلاف في السياستين أحسن من حادثتين تاريخيتين معروفتين الأولى: تحويل الكثير من مساجد الجزائر إلى إسطبلات للخيول والخنازير منها على سبيل المثال مسجد أبو المهاجر دينار بميلة حيث حول قسمه العلوي إلى مرتع لجنود الاحتلال الفرنسي، أما القسم السفلي للمسجد فجعلته إدارة الاحتلال إسطبلات للخنازير والأحصنة، أما الثانية فهي لما مرض الماريشال ليوطي وطلب منه الشرفاء الدخول إلى ضريح مولاي إدريس من أجل الشفاء كما كانوا يعتقدون فرفضوا مذكراً بمنعه الأوروبيين من اختراق المساجد ودور الأماكن المقدسة في المغرب، وحرصه على عدم اغتصاب هذه القاعدة، والانضباط بها، حتى لا يعاني المغاربة مما عانى منه مسلمو الجزائر قبلهم.

هوامش:

*جنرال فرنسي حكم الجزائر بين أكتوبر 1847 ومارس 1848 سقطت بقيادته زمالة الأمير عبد القادر.
**صدرت بالجزائر في 15 سبتمبر 1847، وكان يرأس تحريرها المستشرق دي سلان. وقد مارس فيها عدد من الجزائريين فن الصحافة.

***الظهير هو القرار ويشبه المرسوم، يصدره السلطان ويوقعه بصفته السلطة العليا للبلاد، والظهير البربري أصدرته إدارة الحماية الفرنسية في المغرب، ووقعه السلطان محمد الخامس جاء لتنظيم سير العدالة في المناطق ذات الأعراف البربرية التي لا توجد بها محاكم شرعية.
**** يرجع تاريخ التحاق أول فتاة مغربية بالثانويات الفرنسية إلى سنة 1941.

قائمة المراجع والمصادر:

1) الكتب:

أ. باللغة العربية:

- 1) الجابري محمد عابد، (1973)، أضواء على مشكلة التعليم في المغرب، ط1، ، الدار البيضاء، المغرب: دار النشر المغربية.
- 2) الميلي محمد، (1980)، ابن باديس وعروبة الجزائر، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 3) بابانا العلوي أحمد، (2010)، علال الفاسي رائد التنوير الفكري في المغرب، المفكر السلفي المجدد والزعيم السياسي، ط1، ، الرباط، المغرب: دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
- 4) بقطاش خديجة، (2009)، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، الجزائر: دار حلب.
- 5) بوصفصاف عبد الكريم، (1981)، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945، ط1، قسنطينة: دار البعث للنشر والتوزيع.
- 6) دبوز محمد علي، أعلام الإصلاح في الجزائر: 1921 _ 1975، ج1، ط1، قسنطينة، دار البعث.
- 7) سعد الله أبو القاسم، (1992) الحركة الوطنية، ج2، ط4، بيروت، لبنان، دار الغرب الاسلامي.
- 8) سعد الله أبو القاسم، (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 9) سعد الله أبو القاسم، (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 10) سلام صادق، (2010)، فرنسا ومسلموها: قرن من السياسة الإسلامية 1895-2005، (ترجمة درويش جبور زهيدة)، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
- 11) عبد العزيز الشهي، (2007)، الزوايا والصوفية والغربة والاحتلال الفرنسي، الجزائر، دار الغرب.

ب. باللغة الأجنبية:

- 1) Ageron Charles Robert, (1964), **Histoire de l'Algérie Contemporaine**. France: presse universitaires de France.
- 2) Burke Edmund, (1976), **Prelude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance, 1860-1912**, Studies in Imperialism, Chicago: University of Chicago Press.
- 3) Camau Michel, (1983), **Pouvoirs et Institutions au Maghreb**, Alger, O.P.U.

4) Circulaire du 27 novembre 1847(N°25).

5) Nouschi André, (1962), **La naissance du nationalisme algérien**, Paris : Minuit.

(2) المجلات والجرائد:

(1) المدني أحمد توفيق. (1963)، الثورات الجزائرية عبر التاريخ، مجلة المعرفة، العدد 6.

(2) السعادة، (عدد 1099)، 13 نوفمبر 1915 .

(3) السعادة، (عدد 833)، 1 نوفمبر 1914.

4) UDMA, (10 octobre 1947), **Résolution de Politique générale volée par le congrès**, Egalité

(3) الرسائل الجامعية:

(1) جباري مسعود، (2002)، الفكر السياسي عند الشيخ عبد الحميد ابن باديس، ماجستير في العلوم

الإسلامية وأصول الدين، الجزائر.

(2) مريوش أحمد، (2006)، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954.

أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر.

N ^o d'ordre	Désignation Mosquées, Marabouts, Zaouias, appartenant à l'Etat.	Nom de l'oukil. (1)	Nombre d'immeubles formant la Totalité		Revenu approximatif des immeubles	Observations
			Immeubles	Etat		
42 Etat de quarante-deux mosquées qui ont cessé d'être affectées au Culte.						
1	Mosquée Zebalia, place de charbon	Mahmoud Epaveur sur l'annuaire	5	2	9, 70	Rémise
2	Zaouia Zebakhriton rue de l'angle	Die Hassan ben Zaidil, auparavant sur l'annuaire de l'Etat	9	6	175, 50	endormi dans l'hôpital civil
3	Mosquée Did hamed Moussine	Mohamed Gabri, marabout, sur l'annuaire de l'Etat	1	3	101, 20	formé de l'Etat
4	Mosquée Kouchel ben Dinnan rue de l'angle N ^o 59.		1	1	79, 20	Rémise
5	Mosquée Sabat el bouts, rue de l'angle N ^o 52.	Mohamed ben Abdouham sans profession	2	-	430, -	
6	Mosq. Hammar yssbon, rue de l'angle N ^o 51.	Drabam ben Hamouda sans profession	2	1	22, 71	Rémise
7	Mosq. Djema el Blat, rue de l'angle N ^o 50.	Mohamed ben Dj. Taban Epaveur	1	1	11, 40	formé de l'Etat
8	Mosq. Houmat el laoui, rue de l'angle N ^o 49.	hamed ben Koubou sans profession	2	1	231, 20	formé de l'Etat
9	Mosq. ben Dares, rue de l'angle N ^o 48.	hadj Mof. Donalero	-	1	33, 51	formé de l'Etat
10	Mosq. Ali Zitoun, rue de l'angle N ^o 47.	Drabam ben Ali profession	1	-	117, 40	formé de l'Etat
11	Marabout des Aoudi, rue de l'angle N ^o 46.	Kaddour ben Dj. Ben sans profession	2	-	90, 20	formé de l'Etat
12	Marab. Sid Omar rue de l'angle N ^o 45.	Abmed ben Dj. Ben sans profession	17	7	2245, 70	formé de l'Etat
à reporter			36	16	4467, 10	

ملحق رقم 01: قائمة من 42 مسجدا وزاوية تم تعطيلها عن القيام بدورها بمدينة الجزائر، حيث تم تدمير 23 منها
سنة 1848، المصدر: A.O. M. f 80/1087